الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/23/STP/3

الجمعية العامة

Distr.: General
17 August 2015
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة والعشرون
٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

موجز أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ والفقرة ٥ من مرفق قرار المجلس ٢١/١٦

سان تومي وبرينسيبي*

هذا التقرير هو موجز للمعلومات المقدمة من جهة واحدة صاحبة مصلحة[1] إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل. وهو يتَّبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في مقرره ١١٩/١٧. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية لحقوق الإنسان)، ولا أي حكم أو قرار فيما يتصل بادعاءات محددة. وقد ذُكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير، كما تم قدر الإمكان الإبقاء على النصوص الأصلية من دون تغيير. وعملاً بقرار المجلس ٢١/١٦، يُخصص، حسب مقتضى الحال، فرع مستقل لإسهامات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للدولة موضوع الاستعراض والمعتمدة بناءً على التقيُّد الكامل بمبادئ باريس. وتُتاح على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان النصوص الكاملة التي تتضمن جميع المعلومات الواردة. وقد روعي في إعداد هذا التقرير دورية الاستعراض والتطورات التي حدثت في تلك الفترة.

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

160915 170915 GE.15-13875 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المعلومات المقدمة من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة

تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق

حق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي

١- لاحظت المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال أن العقوبة البدنية للأطفال مشروعة في سان تومي وبرينسيبي رغم توصيات لجنة حقوق الطفل بحظرها المقدمة أثناء الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بسان تومي وبرينسيبي (وهي التوصيات التي قبلتها الحكومة). وأعربت المبادرة العالمية عن أملها في أن يلاحظ الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بقلق استمرار مشروعية العقوبة البدنية للأطفال في سان تومي وبرينسيبي[٢].

٢- وأعربت المبادرة العالمية عن أملها في أن تثير الدول هذه المسألة خلال استعراض عام ٢٠١٥ وتقدم توصية محددة بأن تحظر سان تومي وبرينسيبي جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال في جميع الأماكن، بما في ذلك في البيت، وأن تلغي من قانون الأسرة الحق في معاقبة الأطفال "بالطريقة المناسبة والمعقولة".

٣- لقد استُعرضت حالة سان تومي وبرينسيبي في الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١١ (الدورة العاشرة). وأثيرت مسألة العقوبة البدنية للأطفال من قِبل هولندا وهنغاريا وألمانيا، في تجميع الأمم المتحدة للمعلومات[٣] وفي موجز ورقات المعلومات المقدَّمة من الجهات صاحبة المصلحة[٤]. وقُدِّمت التوصيتان التاليتان وقبلتهما الحكومة[٥]:

"حظر العقوبة البدنية بالقانون وحماية الضحايا ومعاقبة مرتكبيها (ألمانيا)؛

"سن تشريع يحظر بنص القانون العقوبة البدنية للأطفال في جميع الأماكن، بما في ذلك في البيت وفي مؤسسات الرعاية (هنغاريا)".

٤- وشددت المبادرة العالمية على أن حظر جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال في جميع الأماكن، بما في ذلك في البيت، والمعاقبة عليها - عن طريق إجراء إصلاح قانوني واتخاذ مبادرات أخرى - التزام أساسي مفروض بموجب اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من صكوك حقوق الإنسان. ومنذ الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل الخاص بسان تومي وبرينسيبي، اعتُمد قانون جنائي جديد في عام ٢٠١٢ لكنه لا يحظر جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال. فالعقوبة البدنية لا تزال مشروعة كما كانت في وقت إجراء الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١١. وتجري حالياً مراجعة قانون الأسرة، وهي فرصة سانحة لحظر العقوبة البدنية في تربية الأطفال.

٥- وأضافت المبادرة العالمية أن لجنة حقوق الطفل أوصت سان تومي وبرينسيبي مرتين بحظر العقوبة البدنية في البيت وفي جميع الأماكن، وكان ذلك في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الأولي في عام ٢٠٠٤[٦] وبشأن التقرير الجامع للتقارير من الثاني إلى الرابع في عام ٢٠١٣[٧].

Notes

[1] The Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children (GIEACPC) is the only stakeholder that has contributed information for this summary; the full text of the original submission is available at: www.ohchr.org:

Civil society

Individual submissions:

GIEACPC Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, London (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland).

[2] GIEAPC submission for the UPR 23rd session - reference to 16 March 2011, A/HRC/17/13, Report of the working group, paras. 64(49- Germany) and 64(50- Hungary)

[3] GIEAPC submission for the UPR 23rd session- reference to 14 October 2010, A/HRC/WG.6/10/STP/2, Compilation of UN information, para. 8

[4] GIEAPC submission for the UPR 23rd session – reference to 17 September 2010, A/HRC/WG.6/10/STP/3, Summary of stakeholders' information, para. 1

[5] GIEAPC submission for the UPR 23rd session – reference to 16 March 2011, A/HRC/17/13, Report of the working group, paras. 64(49 - Germany) and 64(50- Hungary)

[6] GIEAPC submission for the UPR 23rd session – reference to 1 July 2004, CRC/C/15/Add.235, Concluding observations on initial report, paras. 33 and 34

[7] GIEAPC submission for the UPR 23rd session – reference to 29 October 2013, CRC/C/STP/CO/2-4, Concluding observations on second-fourth report, paras. 6 and 7.